الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــــــي والبـــــحث العلمـــي

جامعـــة عبد الحميد بن باديس – مستغانـــم -

كليـــة الأدب العربي والفنـــون

قســـم الأدب العربـــي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص لسانيات تطبيقية

بعنـوان

أفعال الكلام عند الأصوليين

- دراسة تداولية -

- تحت إشراف الدكتور

- من إعداد الطالب:

■ إبراهيم بلقاسم

* عصام بوزيدي

السنة الجامعية

2019/2018

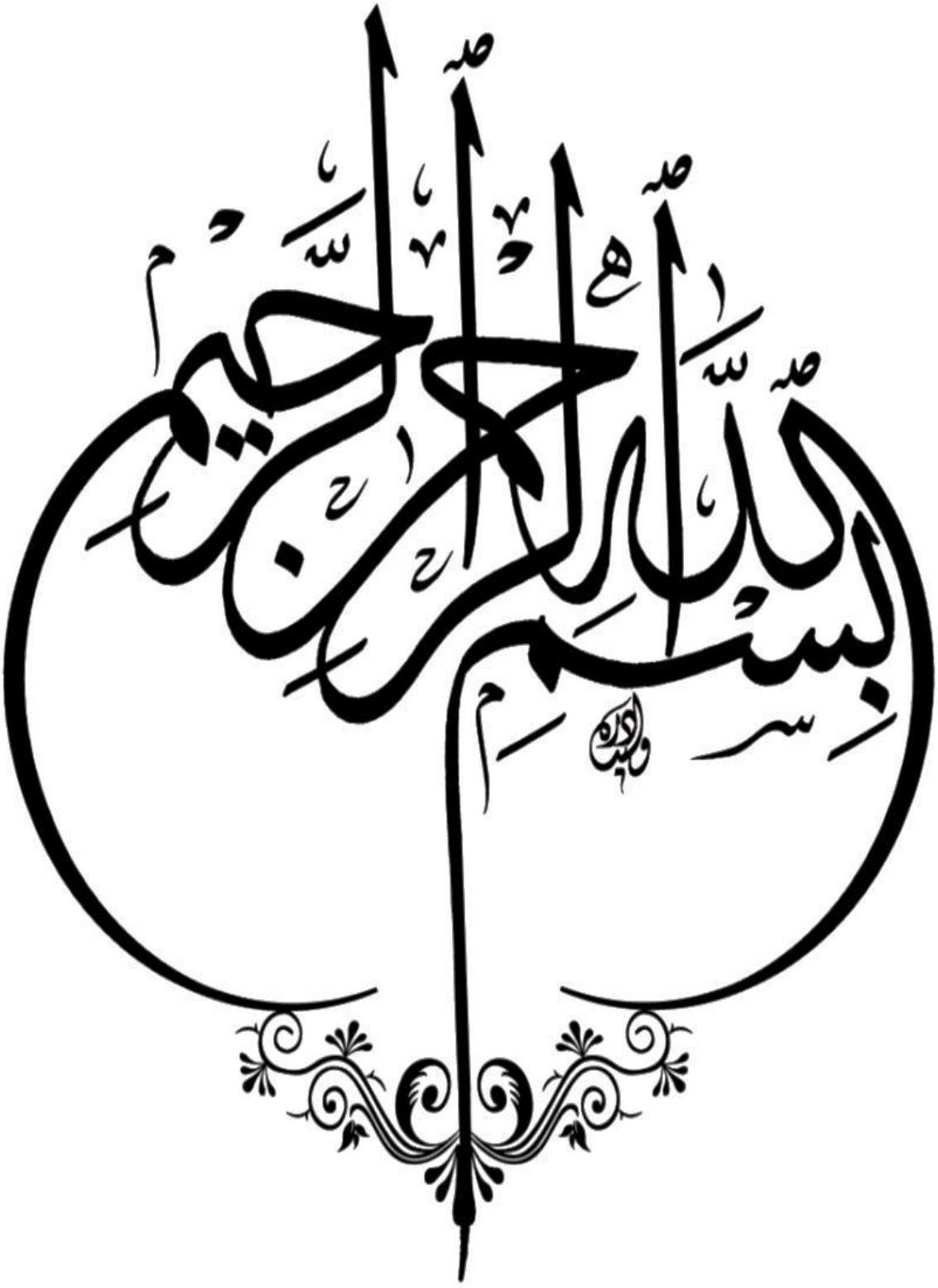
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح الوالد الإمام (الشيخ البوزيدي رحمه الله)، ونرجو أن يبشر بما نعمل من أعمال صالحة، وإلى الشيخين الجليلين العظيمين الذين فقدتهما مستغانم في هاته الأيام:

-الشيخ العالم الحاج جيلالي بلمهدي.

-الشيخ العالم المحدث الأصولي محمد قبورة.

وإلى الأم الوالدة نسال الله أن يطيل عمرها وأن يكرمنا ببرها.

وإلى الاخوة والزوجة والأولاد والأصهار والأحباب والإخوان جميعا.

إلى الزملاء الذين درسوا معنا جميعا.

والله الموفق

مـــقدمـــة

بسم الله الرحمان الرحيم

إن الطالب حينما يختار بحثه، إنما هو عن حبه وميوله لذلك الفن، فها هو هذا البحث الذي وقف عنه الأصوليين إنما يخبر عن حبنا لهم ولفنهم الذي تفننوا فيه ورموا كرة الفكر فيه عاليا، فاختيارنا لهذا الموضوع (أفعال الكلام عند الاصوليين) إنما يخبر عن تعلق بهم وإن لم نفقه تارة ما يقولون، ولكي نكون نقطة من النقاط التي تساهم في توجيه الأنظار إلى هذا الفكر العجيب في تفكيره وطرحه واستنباطاته.

هذا البحث جمع بين شيئين: الحداثة والتراث، فأفعال الكلام؛ تسمية حداثية (وإن ظهرت بعض التقاطعات في اللفظ والطرح مع التراث العربي)، وفي التراث تسمى بالخبر والإنشاء وما أحسن تلك العبارة التي ذكرها الدكتور مسعود صحرواي التي تدفعنا إلى مزيد اهتمام "إن المكتبة العربية الحديثة تعاني فراغا كبيرا ونقصا هائلا في الكتابات والدراسات التي تخصصت في بحث الظاهرة من وجهة نظر لسانية"

ولذلك وجدنا أهم الأبحاث التي عالجت هذه الظاهرة هو كتاب "التداولية عند العلماء العرب"، للدكتور مسعود صحرواي وكتاب" القراءة في الخطاب الأصولي" للدكتور يحي رمضان، وإلى حد بعيد كان اعتمادنا على هذين والدراستين وهنا يظهر شيء مهم، ألا وهو قلة المراجع التطبيقية لهذه الظاهرة، التي تخبر عن الصعوبة التي لاقيناها، وقد صرح د. مسعود صحرواي أن مثل دراسته قليل جدا إن لم يكن نادرا بل نحتاج إلى مثل دراسته، ولذلك ما أجمل أن يكون هذا الموضوع في دراسة معمقة ومطولة تثري المكتبة العربية اللسانية.

وأشكر السيد الدكتور المشرف إبراهيم بلقاسم، وهو يقول بلسان حاله ومقاله، حبلك على غاربك وإن كنا لسنا أهلا لهذه الثقة الكبيرة منه.

وها هي بعض التساؤولات:

ماهي التداولية؟ وما هي منطلقاتها وهي تقبل على النص؟

وماهي أفعال الكلام عند علماء الغرب، فلاسفة اللغة؟

ثم أين هي أفعال الكلام عند العلماء العرب القدامى في ثراتهم الكبير؟

أين هي أفعال الكلام عند الأصوليين؟ وهل التداولية كان لها حضور قوي في فكر الأصوليين ودراستهم واستنباطاتهم؟

سنجد كل هذا - بإذن الله - مبثوثا في هذا البحث المتواضع البسيط.

وها هو الموضوع في كيفية تناوله في هاته النقاط:

أولا: المدخل: تكلمنا فيه عن التداولية ونشأتها والمنطلقات التي تعتمد التداولية في التعامل مع النصوص.

ثانيا: الفصل الأول: كان هذا الفصل لأفعال الكلام عند الغربيين وعند العرب القدامى، وذكر التصور الأصلي الغربي لهذا المصطلح(فعال الكلام)، ثم ذكر الموضع الذي يتواجد فيه هذا التصور الغربي في كتب العلماء العرب القدامى(التراث العربي).

ثم الفصل الثاني: الذي خصصناه للجانب التطبيقي عند أهل أصول الفقه لهذا التصور الغربي، كيف أنه كان موجودا في الفكر العربي الأصولي.

وقد كان منهجنا في هذا البحث منهجا تاريخيا وصفيا.

المدخـــــــل: التداولية

- مفهومها
- نشأتها
- منطلقاتها

1- مفهوم التداولية :

أ- لغة: تدار لنا الأمر وأخدنا بالتّداول، ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس- وتداولته الأيدي، أخدته هذه مرّةً وهذه مرّةً.

ويقال: تداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاورناه، فعمل هذا مّرةً وهذا مرّةً.[1]

تداول: تداولا، (دول) .1- الأيدي الشئ : أخدته هذه مرّة وهذه مرّة.

-2- القوم الأمر: تبادلوا فيه الآراء.[2]

تداول = تداوُلا: تفاوض – تباحث – تشاور. (تداول المجتمعون في الأمر) = تعاقب – تناول – تناقل.

تداول: (ت): الأيدي الشيء وأخدته هذه مرة وتلك مرة: أقبل عليه الناس.

: (ته): الأسنة، كان على شغة ولبسان، دار على ألسنة الجميع، كان حديث الجميع، تناقلته الألسن.

: الناس النقد: أي تعاملوا به في البيع والشراء.

: القوم الأمر: تبادلوا فيه الآراء.

: القوم الشيء: أخدوه مداورة.

: تداول: مصدر تداول – مداولة.

: بال(بالتداول): بالتعاقب والتناوب.[3]

[1] ابن منظور –لسان العرب. مادة "دول"-دار الفكر (بيروت ،لبنان) ط1- (1428-1429/2008م) .

[2] جبران مسعود – الرائد المعجم ألف بائي في اللغة والاعلام – دار العلم للملايين .ط1-فبراير 2003- ص233 .

[3] يوسف محمد رضا - معجم العربية الكلاسيكية و المعاصرة– مكتبة لبنان ناشرون – ط1- 2006 ص 334.

ب-اصطلاحا :

عند العرب:

يقابل مصطلح التداولية في الأجنبية (Pragmatique)، وهذا يؤكده طه عبد الرحمان(*) في قوله: « وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح التداولية مقابلا للمصطلح العربي "Pragmatique" أي براغماتيقا لأنه يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيين " الاستعمال والتفاعل" معا ولقي مند ذلك الحين قبولا من قبل الدارسين الذين أخذوا يد رجولة في أبحاثهم».[1]

انطلاقا من هذا حدد معنى الاصطلاحي للتداولية قائلا : « هو وصف لكل ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم، والمقصود بمجال التداول في التجربة الثقافية هو إذن محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث »[2].

إذن التداولية هي دراسة اللغة أثناء استعمالها واستخدامها في سياق التخاطب تقوم بمراعاة كل ما يحيط بعملية التخاطب للوصول الى المعنى و إحداث الأثر المناسب بحسب قصد صاحبه.[3]

إذن مما سبق ذكرة يتضح بأن التداولية تعنى بكل ما يتصل بالعمل التخاطب بحثا عن المعنى وضمانا للتواصل بين المتخاطبين.

ويعرفها **صلاح فضل** في الدرس النقدي العربي: « التداولية هي ذلك الفرع العلمي المتكون من مجموعة العلوم اللغوية التي تختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة ووظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام»[4].

---

[1] معجم العربية الكلاسيكية و المعصرة – يوسف محمد رضا – مكتبة لبنان ناشرون – ط1- 2006 ص 334.

[2] طه عبد الرحمان : فيلسوف مغربي ، هو أول من أدخل التداولية الى الثقافة العربية

[3] خليفة بوجادي – في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس الغربي القديم – ط01 –بيت الحكمة للنشر والتوزيع -2009م – ص151

[4] نعمان بوقرة – اللسانيات – اتجاهاتها و قضاياها الراهنة ط1 – 1430- 2009م – عالم الكتب الحديث

ويقول د. مسعود صحراوي: « وقد نقول في تعريفها بأنها نسق معرفي استدلالي عام يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها التلفظية، والخطابات ضمن أصولها التخاطبية »[1]، ثم يضيف قائلا: « أما التداولية فتدرس اللغة بوصفها علما تخاطبيا تواصليا يعنى بالأبعاد الخطابية الاستعمالية للغة »[2]

عند الغرب:

« يعود الفضل في استحداث مصطلح التداولية في الثقافة الغربية إلى الفيلسوف الأمريكي "تشارلز ساندرس بيرس" (1914/1852)، بينها نشر مقالتين في مجلة "ميتافيزيقا" سنة (1879/1878) بعنوان كيف يمكن أن تثبت الاعتقاد؟ وكيف نجعل أفكارنا واضحة؟ حيث أكد على أن الفكر في طبيعته إبداع لعادات فعلية ذالك أنه مقرون بقيمتين وهما: متى يتم الفعل؟ وكيف يتم؟ »[3]

ويعرفها **شارل موريس** سنة 1938 في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات " simiologie" وذلك في مقال له ركز فيه على مختلف التخصصات التي تعالج "اللغة (التركيب، الدلالة والتداولية) ليصل إلى أن: « التداولية هي جزء من السيمائية التي تعالج العلاقة بين العلامات و مستعملي لهذه العلامات »[4]

إذن التداولية تجاوزت المجال اللساني لتشمل غيره من المجالات وهو المجال السيميائي.

كما يعرفها كل من "آن ماري ديبر " و "فرنسواز ريكانتي " في قولهما : « التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب ، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية، فهي إذن تهتم بالمعنى كالدلالية وبعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها »[5]

وعرفها كذلك "فرانسيس جاك": « تتطرق التداولية إلى اللغة في أبعادها الخطابية والتواصلية والاجتماعية معا، وللتداولية اتجاه جديد في دراسة اللغة يشارك في تنمية البحث

---

[1] مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب ص 25

[2] المرجع نفسه ص 26.

[3] باديس لهويمل –مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي ص15

[4] المرع نفسه ص16 .

[5] نعمان بوقرة – اللسانيات ص162 .

فيه دارسون تجاوزوا بعض المفاهيم التي سادت في الفترة الواقعة بين دروس "سويسر" وكتابات " نعوم تشومسكي" ذلك أنهم أنكبوا إلى الدراسات الدلالية لا الدالة »[1]

ويعرفها الباحث "الجيلالي دالاش" في قوله: « أنها تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث.»[2]

ويردف ذالك بإجمال تعريفها بقوله: « هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية.»[3]

وعليه فالتداولية هي إحدى الفروع الثلاثة المكونة للسيميولوجيا التي ترتكز على ثلاث مكونات علم التراكيب* وعلم الدلالة * والبراغماتية *[4]

واستنادا على ما سبق فهي علم يهتم بعلاقة اللغة بمستعمليها فتدرس كيفية استعمال المتكلمين للأدلة اللغوية في خطاباتهم المتنوعة مما يحقق الآثار المبتغاة، كما تعني ببيان كيفية تأويل مستعملي اللغة لتلك الخطابات، وتحدد دور السياق وأهميته في الإنتاج الكلامي وتعالج بقية المسافات غير اللغوية التي تسهم في انتاج الفعل الكلامي وتأويله.»[5]

كما يؤكد "جاك موشلار" (J.mochleir) في قوله بأن: « التداولية هي علم جديد للتواصل يسنح بوصف وتحليل وبناء استراتيجيات التخاطب اليومي والمتخصص بين المتكلمين في ظروف مختلفة.»[6]

---

[1] نعمان بوقرة – المصطلحات الأساسية في لسانيات النص و تحليل الخطاب دراسة معجمية - جدار الكتاب العالمي- عمان- الأردن ط1 2009 ص97

[2] خليفة بوجادي – في اللسانيات التداولية ص151

[3] باديس للهوتمل – مظاهر التداولية ص16 .

[4] نعمان بوقرة – اللسانيات ص164

* **علم التراكيب :** يعني بدراسة السكلية بين العلامات

* **علم الدلالة :** يدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها

***علم البراغماتية :** تقوم بتحليل علاقة العلامات بمستعمليها المؤولين لها

[5] عبد الحليم بن عيسى – المهج التداولي في تحليل النص الأدبي – مجلة الفكر (ع-03)-2011-جامعة وهران ص196

[6] نعمان بوقرة – اللسانيات ص162

إذن في اللسانيات التداولية « اتجاه جديد في دراسة اللغة يبحث عن حل لعديد من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات كالفنولوجيا وعلم التراكيب والدلالة ولذلك يعترف كارناب « بأن التداولية درس غزير وجديد.»[1]

ويذكر "جورج يول" في حديثه عن التداولية بأنها ترتكز على مجالات أربع في دراستها وهي كالاتي: [2]

1- التداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم.
2- التداولية هي دراسة المعنى السياقي.
3- التداولية هي دراسة كيفية ايصال أكتر مما يقال
4- التداولية هي دراسة التعبير عن التباعد النسبي

2- نشأة التداولية :

« التداولية اسم جديد لطريقة قديمة في التفكير، وهي ليست سوى تطبيق للمبدأ المعبر عنه في الكتاب بالعبارة " تعرفها بثمارها".

بدأت معالمها تظهر في التفكير الفلسفي على يد سقراط ثم تبعه أرسطو والرواقيون بعد ذلك، لكنها لم تظهر إلى الوجود كنظرية في الفلسفة إلا على يد " باركلي Berkli "، كشف عنها بطريقة لم يسبقه فيها فيلسوف آخر، ثم توسعت في العقود الثلاثة الأخيرة تغذيها جملة من العلوم أهمها الفلسفة التحليلية واللسانيات والأنثروبولوجيا وعلم النفس المعرفي وعلم الاجتماع.»[3]

« التداولية اتجاه جديد في دراسة اللغة يشارك في تنمية البحث، فيه دارسون تجاوزوا بعض المفاهيم اللغوية التي سادت في الفترة الواقعة بين دروس " سوسير" Saussure وكتابات " تشومسكي " Chomsky"، وتصنف التداولية داخل نظام عالمي عام له جذوره في مشروع " شارل يبرس " وبعض فلاسفة اللغة أمثال "موريس" و "كارناب" و "جون

[1] باديس لهوتمل –مظاهر التداولية ص16

[2] جورج يول – التداولية : تر-قصي العتاتي –دار العربية للعلوم الرباط –ط1-1431ه-2010ه-2010م ص19

[3] نعمان بوقرة –اللسانيات ص163

أوستن" في محاضراته الملقاة على طلبة "هارفارد" في بداية الخمسينيات من القرن العشرين.»[1]

التداولية اللسانية اتجاه جديد في دراسة اللغة، يبحث عن حل العديد من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات ولم تهتم بها كالفونولوجيا والتركيب والدلالة، لذلك يعترف "كارناب " أن التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا بقوله،" إنها قاعدة اللسانيات "، كما أن اللسانيات تشكل محاولة جادة للإجابة عن جملة من الأسئلة تفرض نفسها على الباحث والبحث العلمي عامة، حيث إن اللسانيات عجزت عن الاجابة عنها، متوسلة في سبيل ذلك عديدا من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهذه الأسئلة متمثلة في:

ماذا نصنع حين نتكلم؟

ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟

من يتكلم و مع من يتكلم ...؟ إلخ.[2]

لم تصبح التداولية مجالا يعتدّ به في الدرس اللساني إلا في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أن طورها فلاسفة اللغة المنتمين إلى جامعة أوكسفورد "Oxford" "جون أوستين " و "جون سيرل" و " بول غرايس " وهم من مدرسة فلسفة اللغة الطبيعية، وكانت بداية تطور اللسانيات التداولية بنظرية أفعال الكلام التي ظهرت مع جون أوستن، وتطورت على يد "جون سيرل" وبعض فلاسفة اللغة.[3]

وبعدها ظهرت جملة من المفاهيم والنظريات التي تشكل مجتمعة ما يعرف باللسانيات التداولية، وهي أفعال الكلام، والاستلزام التخاطبي والإشاريات والحجاج والقصدية.[4]

أورد "خليفة بوجادي" في كتابه اللسانيات التداولية أو باللسانيات التداولية: هي امتداد لما أرساه "بيرس" في القرن "التاسع عشر " حين صاغه بـ " Pragmaticism " عام

---

[1] نعمان بوقرة –اللسانيات ص163-164

[2] باديس لهوتمل- مظاهر التداولية ص17

[3] [4] المرجع نفسه –ص18

1905م، ثم عدل مفاهيمه "وليام جيمس" قوامه أن قيمة الأفكار المجردة تقاس بمدى انطباقها على الواقع وصياغتها عمليا.[1]

3- منطلقات المنهج التداولي:

تسعى النظرية التداولية إلى الكشف عن وظيفة اللغة باعتماد مرتكزات أساسية أهمها:

الإحالة : إن الإحالة تتعلق بطبيعة المعنى ولكن ليست من المنظور اللساني، إذا اللساني عنده لا يخرج عن إطار اللغة التي تقيدوا بها، أما التداولي فإنها أضحت عنده مرتبطة بالطبيعة الإنجازية (أو الفعلية أو الحديثة)، للإنتاج الكلامي ثم يقول: " فالإحالة في المنهج التداولي تقع خارج اللغة وما يتعلق بها وفق السياق الذي ترد فيه فهي ما نتحدث عنه (في ذالك الحدث أو في تلك اللحظة) أي هو شيء ينتمي إلى العالم الواقعي أو المتخيل بينما المعنى هي صيغة التعيين التي تبنتها اللغة لذلك هما غير متطابقين. (نقلا عن بلانشيه في كتاب التداولية).

وربط الإحالة هاهنا في الكلام بالواقع الفعال، وتعد من القضايا المهمة التي ركزت عليها التداولية. مثلا (من عند فريجه): أن عبارتي "عصير العنب " و " مشروب الالهة "، لهما مرجع واحد يتمثل في الخمر، في حين أنهما ذات معنيين مختلفين ...، فتختلف الإحالات بحسب ما نتعلق به في الواقع.[2]

من اللغة الى الكلام:

يذهب الباحث الدكتور "عبد الحليم بن عيسى" إلى أنها: « نقلة نوعية في الدرس التداولي حين اتجهت الدراسة إلى الكلام وما قد يحققه في الاستعمال...، على أن العنصر الأساسي في التواصل في التواصل اللساني (عند سيرل) ليس مقطعا داخليا في اللغة إنما هو " فعل القول " أو "إنشاء القول "...»

فالدراسة التداولية؛ تتعدى حدود اللغة الواصفة إلى الكلام المنجز وفق معطيات سياقية تتلاقح مع الفعل الكلامي لتحقيق وظيفة..."

[1] خليفة بوجادي –في اللسانيات التداولية ص44

[2] عبد الحليم بن عيسى –المنهج التداولي ص201-202

ويعزز هذا المعنى كلام " بلانشيه "، "إن نظرية الأفعال الكلامية بمنهجها ترسخ تحليل اللغة والدلالة في التناول الذي يعنى بقول المتكلم .... وطبيعة هذا المنهج أنه ينقل الدرس اللساني من طابع الوصف التي اتسمت به معظم التيارات البنيوية، إلى طابع التحليل الوظيفي المبني على المعاينة الخارجية من خلال الآثار المترتبة على الأقوال.[1]

النجاح وعدم النجاح:

يقول الدكتور عبد الحليم بن عيسى: أن النجاح وعدم النجاح مصطلحات بديلان – في النظرة التداولية – عن مصطلحي « الصدق والكذب» المورثين عن الدراسات البلاغية، ولما كان هذان المصطلحان حبيسي الضوابط البلاغية، تطور مفهوم الصدق لدى التداوليين ليرتبط بالنجاح العلمي؛ اي ان الكلام لا ينظر اليه من حيث ذاته – صدقا وكذبا – إنما يتعدى ذلك الى نجاحه العلمي في الواقع .... ذكر الدكتور قول جيمس ليؤكد على هذا حيث ذكر قوله :« ان الافكار تصبح صادقة بقدر ما تساعدنا على ان نربطها بأجزاء من خبرتنا بطريقة تؤدي الى سلوك ناجح في الحياة ».

ثم قال: « والنجاح في الطرح التداولي مرهون بشروط منها؛ شرط الفهم وشرط المقبولية، وشرط امكانية التنفيذ».[2]

[1] عبد الحليم بن عيسى –المنهج التداولي ص202-203

[2] ينظر المرجع نفسه – ص 203-204.

الفصـــل الأول:

المصطلح والمفهوم – النشأة والتطور

- أفعال الكلام عند الغربيين
- أفعال الكلام في التراث العربي
  - عند أهل البلاغة
  - عند النحاة

تقوم التداولية على مفاهيم عديدة تداولها الدارسون المعاصرون العربيون والغربيون ومن بين هذه المفاهيم أفعال الكلام.

I. أفعال الكلام عند الغربيين :

1- تعريف الفعل الكلامي: هو مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام، وهو الفلسفة التحليلية بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، وهو أول مفهوم تداولي انبثق إلى الوجود.[1]

فالفعل الكلامي نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية وهو: « كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، ويعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية كالطلب والأمر والوعد والوعيد، وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي كالرفض والقبول.[2]

إذن الفعل الكلامي هو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا يؤثر في المخاطب اجتماعا أو مؤسساتيا ومن ثم إنجاز شيء ما.

أ-أفعال الكلام عند أوستن :

« تستلهم نظرية أفعال الكلام مقولاتها من عالم أنثروبولوجيا الاجتماعي مالينوفوسكي الذي حاول معالجة اللغة من خلال علاقتها بالمجتمع، حينما كان يدرس لهجات الأقوام البدائية، تقوم بدور حلقة في سلسلة أنشطة الإنسانية المتألفة باعتبارها جزءا من السلوك الإنساني، فهي وسيلة من وسائل الفعل وليس أداة للتأمل، فانطلاقا من هذه الوظيفة استمد "جون أوستن" بذور نظرية الأفعال الكلامية ومقومات وجودها في محاضراته التي ألقاها

[1] مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب ص26

[2] المرجع نفسه -ص54-55

في "أكسفورد" ما بين (1945-1952) ومحاضرات أخرى ألقاها في "هارفارد" سنة 1955م، ونشرت بعد وفاته بعنوان "كيف نفعل الأشياء بالكلمات".[1]

إذن: « نشأت نظرية أفعال الكلام " Les Actes De Language " من أهم مبدأ في الفلسفة اللغوية الحديثة – مجال نشأة التداولية وتطورها – وهو أن الاستعمال اللغوي ليس إبراز منطوق فقط، بل حدث اجتماعي معين أيضا في الوقت نفسه، وذلك بعدما كانت الفلسفة الوضعية المنطقية تشترط مقياسا وحيدا للحكم على دلالة جملة ما، وهو مقياس الصدق والكذب، مما حصر العبارات اللغوية في منوال واحد وهو العبارات الخبرية، مثلا وصف واقع ما، فيحكم على صدقه أو كذبه بمدى مطابقته لذلك الواقع، وجوهر الخبر عند الفلاسفة المنطقيين أنه لا يقبل إلا اذا كان خاضعا للتمحيص والتجريب.[2]

يعرف جون أوستن في كتابه أفعال الكلام العامة الفعل الكلامي بأنه: « النطق ببعض الألفاظ أو الكلمات؛ أي إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة متصلة على نحو ما بمعجم معين ومرتبطة به ومتمشّية معه وخاضعة لنظامه.[3]

الفعل الكلامي مثله مثل الفعل الصوتي، يمكن أن يحاكي وأن يقلد، كما يمكن أن يتجدد حصوله ويدخل في ذلك تجميد الصوت، وتنغيمه والغمز بالعين....إلخ[4].

تقول د. "بوقرة" وهي تتحدث عن الأفعال الكلامية عند أوستن:

« فالفعل الكلامي هو عبارة عن أداة لفعل معيّن كأن يكون أمرا بضرورة القيام بعمل ما أو وعد بإنجاز عمل آخر أو حكما لفعل معين.»[1] وقد وصل أوستن إلى خمسة أصناف من أفعال الكلام وهي: [2]

---

[1] باديس لهويمل – مظاهر التداولية ص21

[2] خلفية بوجادي في اللسانيات التداولية ص89

[3] جون لاكشون أوستن –نظرية أفعال الكلام العامة –ترعبد القادر قنيني-دار البيضاء /إفريقيا –الشرق-ط2-2008م-ص124

[4] المرجع نفسه ص125

أ- الحكميات : جوهرها إطلاق أحكام على واقع أو قيمة مما يصعب القطع بها أي أنها تقوم على الإعلان عن حكم يتعلق بقيمة أو حدث ومن أمثلتها: قيم، حكم، وصف، حلل، صنف وفسّر.

ب-الإنفاذيات : يقوم على إصدار قرار لصالح أو ضد سلسلة أفعال مثل: أمر، قاد، دفع عن، ترجى، طلب، تأسف، نصح ....إلخ

ج-الوعديات : « تشير إلى إلزام المتكلم بأداء فعل ما، قد يكون افصاحات عن نواياه ومن أمثلتها: وعد، أقسم، راهن، عقد، عزم، نوى.»[3]

د-السلوكيات : « فهي تتعلق بردود فعل اتجاه سلوك الاخرين، واتجاه الأحداث المرتبطة بهم، أي أنها ترتبط بإفصاحات عن حالات نفسية اتجاه ما يحدث للأخرين مثلا: الاعتذار، الشكر، التهنئة، الترحيب، النقد، الهجاء، التوبيخ.»[4]

هـ-التبينات : « تستعمل لعرض مفاهيم وتوضيح استعمال الكلمات وضبط المراجع مثل: أكد، أنكر، وهب، نقل، أتبث، استنبط، شرح.»[5]

أنواع أفعال الكلام: ميّز أوستن بين نوعين من الأفعال الكلامية[6]، أفعال إخبارية تقريرية وصفية وأفعال أدائية انجازية.

أ- أفعال إخبارية: فهي تقريرية وصفية بيانية، يمكن أن يحكم عليها بالصدق أو الكذب.

---

[1] نعمان بوقرة – المصطلحات الأساسية في لسانيات النص و تحليل الخطاب و دراسة معجمية –جامعة الملك سعودة – عالم الكتب الحديث –ط1-1429/2009م- ص89

[2] المرجع نفسه ص90

[3 2] نعمان بوقرة –المصطلحات الأساسية ص90

[6] نعمان بوقرة –اللسانيات و قضاياها الراهنة ص186

ب-أفعال أدائية إنجازية: « فهي وحدات يؤدي المتحدث أو الكاتب عملا وفعلا وليس مجرد كلام.»[1] ، ويكمن أن تكون موفقة أو غير موفقة مثل التسمية والوصية والاعتذار، والرهان والنصح والوعد، ولا بد أن تحقق هذه الأفعال الأدائية جملة من الشروط حتى تكون موفقة [2] ، " ووظيفة الأفعال الأدائية الإنجازية هي إنجاز فعل أو شيء بمجرد التلفظ به".[3]

وزع أوستن جملة من الشروط حتى تتحقق الأفعال الأدائية إلى شروط تكوينية (الملاءمة) وشروط قياسية.

أ- الشروط التكوينية: ويمكن تلخيصها في ما يلي: [4]

* وجود إجراء عرفي مقبول اجتماعيا كالزواج و الطلاق.

* تضمن الإجراء نطق لكمات معينة من طرف أشخاص معنيين في ظروف معينة.

* أن يكون الشخص المنجز مؤهلا لإنجاز الفعل وأن يكون تنفيذه صحيحا وكاملا.

ب- الشروط القياسية: وهي ليست لازمة لأداء الفعل بل هي مكملة له لتحقيق صورته المثالية الخالية من العيوب وهي كالآتي: [5]

* أن يكون المشارك في الفعل صادقا في أفكاره ومشاعره ونواياه.

* أن يلتزم بما يلزم نفسه به، لكن أوستن لم يقنع بهذا التقييم لأنه رأى نوعا من التداخل بين النوعين في مستوى التداول اللساني، فقام بتعديل رؤيته حيث توصل إلى أن

---

[1] نعمان بوقرة –المصطلحات الأساسية ص89

[2] [3] نعمان بوقرة –اللسانيات و قضاياها الراهنة ص 186

[3] باديس لهويمل-مظاهر التداولية ص23.

[5] نعمان بوقرة – اللسانيات و قضاياها الراهنة ص 187

الفعل الكلامي يتكون من ثلاثة أفعال وهي الفعل الفظي (فعل القول) والفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول) والفعل التأثيري (الناتج عن القول).

توصل أوستن في بحثه إلى تقسيم الفعل الكلامي إلى ثلاثة أقسام وهي كالآتي: [1]، فعل القول، الفعل المتضمن القول، الفعل الناتج عن القول.

1-الفعل القول: ويطلق عليه بالفعل اللغوي « Acte locutoire » وهو إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات الدلالة، يشتمل على أفعال لغوية فرعية وهي المستويات اللسانية المعهودة: المستوى الصوتي، التركيبي والدلالي إلا أن "أوستين" يسميها أفعالا: الفعل الصوتي والفعل التركيبي والفعل الدلالي، فالفعل الصوتي: هو التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتهية إلى لغة معينة، وأما الفعل التركيبي فيؤلف مفردات طبقا لقواعد لغة معينة، وفيما يخص الفعل الدلالي فهو توظيف هذه الأفعال حسب معان وإحالات محددة.

2- الفعل المتضمن في القول: « Acte illocutoire » وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ أنه عمل ينجز بقول ما، لذا اقترح "أوستين" تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية، ومن أمثلة ذلك السؤال ، إجابة السؤال، إصدار، تأكيد أو تحذير، وعد، أمر، شهادة في محكمة. إذن الفعل المتضمن القول فهو قيام الفعل ضمن قول شيء.

3- الفعل الناتج عن القول : « Acte perlocutoire » يرى أوستين أنه مع القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة) فقد يكون الفاعل هو الشخص المتكلم قائما بفعل ثالث وهو التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر ومن أمثلة تلك الأثار الإقناع، التضليل، الإرشاد التثبيط. ويسميه أوستين الفعل الناتج عن القول، وسماه بعضهم الفعل التأثيري.[2]

[1] مسعود صحراوي-التداولية ص55-56

[2] [2] مسعود صحراوي – التداولية ند العلماء العرب-ص57

مما سبق ذكره تلخص البنية العامة للأفعال الكلامية عند "أوستين " إلى: [1]

فعل القول بنيته : **فعل الصوتي ==>** أي إنتاج الأصوات.

فعل تركيبي ==> إخضاع الأصوات لنظام نحوي معين.

فعل دلالي ==> ربط الأصوات بالدلالة.

الفعل المتضمن في القول بنيته : و هو قيام بفعل ما ضمن قول شيء.

الفعل الناتج عن القول بنيته: مجموع الآثار المترتبة عن الفعل السابق.

مما سبق ذكره يتبين أن مصطلح أفعال الكلام يتكون أو بالأحرى ينقسم إلى ثلاثة أفعال بسيطة حسب أوستين تختلف من مرجع إلى مرجع آخر في التسمية، فمرة نجدها فعل القول، والفعل المتضمن في القول والفعل الناتج عن القول، ومرة أخرى في مرجع آخر نجدها الفعل اللفظي، والفعل الإنجازي والفعل التأثيري ومرة أخرى في مرجع "التداولية " لجورج يول نجدها الفعل التعبيري والفعل الوظيفي والفعل التأثيري، كما نجد أن الشروط التي وضعها أوستن اختلفت تسميتها في مرجع التداولية لجورج يول، حيث أطلق عليها بالشروط اللباقة وقسمها إلى صنفين هما شروط المحتوى (الشروط التكوينية عند أوستن) وشروط تمهيدية (الشروط القياسية كذلك عند أوستين)

ب- أفعال الكلام عند سورل:

« يعد سورل* أول من وضّح فكرة أوستين السابقة وشرحها أكثر بتقديمه شروط إنجاز كل فعل إلى جانب بيانه شروط تحول فعل من حال إلى حال آخر.»[2] إذن « التطور

---

[2] خليفة بوجادي – في اللسانيات التداولية ص98

* مقصدية: هي القصدية، فهي تعبر عن خصوصية الوعي باللغة وجعلها شأنا من شؤون هذا الوعي. تقوم على أسس تداولية.

الأساسي يحقق على يد سيرل فيما يعرف بالمرحلة الأساسية الثانية للنظرية، فقد ظهرت على يده نظرية منتظمة لاستعمالات اللغة بمصطلحات الأفعال الكلامية قائمة على أن الكلام محكوم بقواعد مقصدية* وهذه القواعد يمكن أن تحدد على أسس منهجية واضحة متصلة.

أقسام الكلام عند سورل:

أعاد سيرل تقسيم أفعال الكلام و ميز بين أربعة أقسام و هي كالآتي[1] :

- فعل التلفظ (الصوتي ، التركيبي).
- الفعل القضوي (الإحالي والجملي).
- الفعل الإنجازي.
- الفعل التأثيري.

حيث عرف فعل التلفظ وجعله في قسمين فعل نطقي يشمل الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية، أما الفعل الثاني وهو فعل قضوي ويشمل المتحدث عنه أو المرجع والمتحدث به أو الخبر، ونص على أن الفعل القضوي لا يقع وحده، بل يستخدم دائما مع فعل إنجازي

* سيرل/ سورل روجرز: من مواليد 31 يوليو 1932م، فيلسوف أمريكي، هو أستاذ في فلسفة العقل واللغة، وأستاذ بكلية الدراسات العليا بجامعة كاليفورنيا بيركلي، بدأ التدريس في جامعة بيركلي عام 1959، كان أمين سرّ لمجموعة طلاب ضد جوزيف مكارث، حصل على جميع شهاداته الجامعية (البكالوريا والماجيستر والدكتوراه). حصل على جوائر عديدة منها جائزة جان نيكود في عام 2004.

[1] خليفة بوجادي – في اللسانيات التداولية ص99

في إطار كلامي مركب لأنه لا نستطيع أن ننطق بفعل قضوي دون أن يكون مقصد من نطقه، أما الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي[1].

وللتوضيح أكثر نعطي أمثلة: [2]

1- يقرأ زيد الكتاب 3- يا زيد اقرأ الكتاب

2- أيقرأ زيد الكتاب 4- لو يقرأ زيد الكتاب

عند نطقنا لهده الجمل الأربعة ينجز المتكلم ثلاثة أنواع من الأفعال في وقت واحد

- الفعل النطقي: ويتمثل نطقنا الصوتي للألفاظ على نسق نحوي ومعجمي صحيح.

- الفعل القضوي: وهو يشمل المتحدث عنه أو المرجع والمتحدث به أو الخبر، إذ يمثل محور الحديث في الجمل الأربعة حيث أن "زيد" هو المرجع أو المحور الحديث، وقراءة الكتاب هي " الخبر "، والمرجع والخبر يمثلان معا قضية هي قراءة زيد الكتاب والقضية هي المحتوى المشترك.

- الفعل الإنجازي: فهو الإخبار في الأولى والاستفهام في الثانية والأمر في الثالثة والتمني في الرابعة.

أما في ما يخص الفعل التأثيري حسب " سيرل " « ليس له أهمية لأنه ليس من الضروري عنده أن يكون لكل فعل تأثيري في السامع يدفعه لإنجاز فعل ما.» [3]

كما ربط " سيرل" « الفعل الكلامي بالعرف اللغوي والاجتماعي ورأى أنه لا يمكن أن يقتصر الفعل الكلامي على مراد المتكلم.»[4] ومثال على ما أتى به سيرل في قول العربي: "أثلجت صدري"، فهذا تعبير عن فرحة، فيقول : Réchauffé mon cœur

[1] [3] محمودأحمد نحلة – أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر-دار المعرفة الجامعية-دط – دت – ص72

[2] [3] محمود أحمد نحلة – أفاق جديدة في البحث اللغوي- ص73

وبطبيعة الحال فالعربي يعيش في بيئة حارة والأجنبي في بيئة باردة وهذا يعني أن البيئة تساهم في تغيير المعنى.» [1]

كما استطاع أيضا تطوير شروط الملائمة التي وضعها "أوستين" وأعلا صياغتها في أربعة شروط، وهي: [2]

1- شروط المحتوى القضوي: في هذا الشرط لا بد أن يكون للكلام معنى قضوي يقوم على مرجع ومتحدث (خبر) والمحتوى القضوي هو المعنى الحرفي الأصلي للجملة.

2-الشرط التمهيدي: فهو شرط يتحقق بقدرة المنجز على إنجاز الفعل لحظة الفعل لكن لا يكون واضحا لدي الطرفين بأن الإنجاز سيكون أم لا.

3- شرط الإخلاص: في هذا الشرط لا بد أن يلخص الفاعل بقوله فلا يزعم على الإنجاز مع عدم الاستطاعة.

3- الشرط الجوهري: « هو شرط ديناميكي بين المتكلم والمستمع بحيث يؤثر الأول على الثاني للقيام بالفعل وإنجازه»[3]، وأطلق عليه "محمود أحمد نحلة" بالشرط الأساسي فقال: « هو محاولة المتكلم التأثير في المخاطب لينجز الفعل»[4].

ويقول "نعمان بوقرة": « الشرط الجوهري هو الشرط الأساسي و هو محاولة المتكلم إنجاز فعل التأثير في التسامح لينجز الفعل»[5]

وقد أفاد سيرل من تقسيم "أوستين" السابق للأفعال الإنجازية بالنظر إلى الغرض المنجز وشرط الإخلاص واتجاه المطابقة وجعلها في خمسة أنواع رئيسية، وهي: [1]

---

[1] حدادي صباح – أفعال الكلام في سورة مريم – دراسة تداولية – مذكرة ماستر – قسم اللغة والأدب العربي – بجاية – 2016-2017 ص42

[2] نعمان بوقرة – اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ص188

[3] حدادي صباح – أفعال الكلام في سورة مريم – ص43

[4] محمود أحمد نحلة – أفاق جديدة في البحث اللغوي - ص75

[5] نعمان بوقرة – السانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ص188

1- الإخباريات : الغرض الإنجازي فيها هو نقل المتكلم واقعة ما بدرجات متفاوتة من خلال قضية يعبر عنها عن هذه الواقعة وأفعال هذا الصنف تحتمل الصدق والكذب، واتجاه المطابقة فيها من كلمات إلى الألم ويتضمن هذا الصنف معظم أفعال الإيضاح عند أوستين وكثيرا من أفعال الأحكام.

2-التوجيهات: غرضها الإنجازي محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء ما وهي كالأمر والنصح، الاستفهام، التشجيع، الدعوة، الإذن.

3- الوعديات : « والغرض منها إلزام المتكلم القيام بعمل ما في المستقبل كالوعد والوصية[2]» و« اتجاه المطابقة في الإلتزاميات أي (الوعديات) والتوجيهات واحد لكن لا يمكن ضمهما في قسم واحد؛ وذلك لسببين هما: الأول: أن المرجع في الوعديات هو المتكلم أما في التوجيهات هو المخاطب، والثاني: أن المتكلم في الوعديات لا تحاول التأثير في السامع أما في التوجيهيات يحاول التأثير فيه.»[3]

4- البوحيات (التعبيرات) : « غرضها الإنجازي هو التعبير عن الحالة النفسية للمتكلم مثل الشكر – التهنئة – الاعتذار – المواساة»[4]

5-الإعلانيات: (التصريحات) : « فهي التي تحدث تغيير في الخارج ناعلان الحرية، هدنة ، التعيين» [5]

II. أفعال الكلام في التراث العربي :

[1] محمود أحمد نحلة – أفاق جديدة - ص78

[2] باديس لهويمل – مظاهر التداولية – ص26

[3] محمود أحمد نحلة – أفاق جديدة ص79

[4] باديس لهويمل – مظاهر التداولية ص 26

[5] محمود أحمد نحلة – أفاق جديدة ص80

وأنت تقرأ المدونات التي عالجت الأفعال الكلامية عند العرب وعالجت مكان وجود هذا المهم والاسم الذي ورد عند الغرب (فعل الكلام) تجدهم بحثوا البلاغة والنحو والمنطق وأصول الفقه، فوجدوا أن الأفعال الكلامية هي التي تسمى عند علمائنا العرب بمبحث "الخبر و الإنشاء ". *

ويقول الدكتور مسعود صحراوي : «...أن من غايتنا من هذا الكتاب هي إثبات وجود ظاهرة الأفعال اللامية في التراث العربي من خلال ظاهرة الخبر والإنشاء» [2]

ويقول أيضا: « في التراث العربي، تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن مباحث علم المعاني[3]» ولا يخف على دارس علم المعاني وعلم أصول الفقه كم بينهما من التقاء كبير/ البلاغة الأصول.

ويقول أيضا : « إن المتصفح لأمهات الكتب العربية في علوم كثيرة كالبلاغة والمنطق وأصول الفقه والنحو يجد أن علمائنا قد توسعوا في بحث الظاهرة وتعمقوا في تحليل مفاهيمها وتطوير أسس التمييز بين الخبر والإنشاء، وايراد إشكاليات عليها والإجابة على تلك الإشكاليات.[4]».

ونريد أن نعرض بعض الحقول المعرفية العربية التي ظلت تعلو بتراثنا العربي – فهما وتأسيسا وانتاجا، وتمثلت فيها نظرية الأفعال الكلامية.

أ- عند أهل البلاغة :

تتبع الدارسون والباحثون أفعال الكلام عند أهل البلاغة فوجدوا هذا المهم فيها يسمى عندهم بـ: علم المعاني ويتجسد في المبحث المهم الذي اعتبره بعضهم الحجر الأساس لعلم

* ملاحظة: يشير د. مسعود صحراوي إلى أن الدراسة الأقرب إلى الدراسات الغربية هي الدراسة البلاغية والنحوية، إذ هي دراسة لغوية صرفة "أشار لهذا في ص 85"

[2] مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب ص75

[3] المرجع نفسه ص74

[4] مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب ص73

المعاني، وهو الخبر والإنشاء، يقول د. مسعود صحراوى: « تعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين.[1]

الحديث عن الخبر والإنشاء يجرنا إلى الكلام حول الاستقرار المفاهيمي والاصطلاحي، حيث إنه لم يكن استقرارا على الأدوات التي تحدد مفهوم الخبر والطلب ثم الإنشاء من بعد ذلك، وكذلك لم يكن هناك استقرار لمصطلح الإنشاء، حيث إنه لم يكن له ذكر عند العلماء العرب الأقدمين كـ : عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) ، ولا عند خلفه أبي يعقوب السكاكي، فمصطلح "الإنشاء" كان غائبا غيابا شبه تام عند العلماء هذه الفترة إلا ما جاء عند الشيخ نجم الدين الكاتبي القزويني وهو من علماء المنطق، من ذكر مصطلح الإنشاء قبل نهاية القرن الخامس للهجرة، بمفهومه الذي استقر عليه بعد ذلك.

ولم يظهر هذا الاصطلاح إلى حين مجيء محمد بن على الجرجاني (-729هـ)، ولكن يجب أن نسجل هنا أن مفهوم الإنشاء كان يعبر عنه عند الأعظم بمصطلح آخر هو "الطلب"[2].

ثم من بعد ذلك دخله الخلاف من ناحية المفهوم إلى أن استقر له مفهوم المقابلة للخبر (أي كل ما لم يكن خبرا فهو إنشاء)، وهذا منذ الخطيب القزويني (-739هـ).[3]

ونريد الآن أن نعرض بعض التعريفات للخبر والإنشاء.

تعريف الخبر

لغة: ورد في لسان العرب لابن منظور في فضل الخاء المعجمية لفظة "الخبر"، فقال:« الخبر بالتحريك: واحد الأخبار والخبر ما أتاك من نبإ عمن تستخبر. والخبر النبأ، والجمع أخبار وجمع الجمع أخابير، فأما قوله تعالى: "يومئذ تحدث أخبارها" فمعناها يوم

[1] المرجع نفسه ص75

[2] المرجع نفسه ص 80

[3] مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب ص 81 (بتصرف)

تزلزل تخبر بما عمل عليها، وخبره بكذا وأخبره اي نباه، واستخبره أي ساله الخبر وطلب أن تخبره» [1]

كما عرفه الشريف الجرجاني في معجم التعريفات بأنه: « لفظ مجرد عن العوامل اللفظية، مسند الى ما تقدمه لفظا ... الخبر ما يصح السكوت عليه»[2]

وعليه وردت لفظة الخبر في معجم اساس البلاغة الزمحشري فقال: « خ ب ر: خبرت الرجل وأخبرته خُبرا وخبرة، ومالي به خُبرا اي علم واستخبرته عن كذا فاخبرني به وخبرني. »[3]

اصطلاحا: تعددت تعريفات الخبر في المؤلفات العربية فيعرفه بقوله: « الخبر هو الكلام المحتمل الصدق والكذب»[4] وهذا ابن فارس يعرفه قائلا: « الخبر هو ما جاز تصديقه قائله أو تكذيبيه»[5]

أما الجاحظ استبعد انحصار الخبر في معيار الصدق والكذب بل أقر بثلاثة أنواع للخبر وهي: «صادق وكاذب، وغير صادق ولا كاذب، فالصادق هو الذي يطابق الواقع مع الاعتقاد أنه مطابق في حين أن الخبر الكاذب هو الذي لا يطابق الواقع مع الاعتقاد أنه غير مطابق للواقع أما الخبر الذي ليس يصادق ولا كاذب فهو عنده أربعة انواع وهي: الخبر المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه غيره مطابق، الخبر المطابق للواقع دون اعتقاد اصلا والخبر غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق والخبر غير مطابق للواقع دون الاعتقاد اصلا. »[6]

ويعرف "عبد العزيز عتيق" في كتابه علم المعاني الخبر بأنه: « هو ما يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب، فان هذا الكلام مطابق للواقع كان قائله صادقا وان كان

---

[1] ابن منظور – لسان العرب- دار الفكر للطباعة والنشر – مج =02، ط01-1428-1429-2008م.ص1591.
[2] الشريف الجرجاني – معجم التعريفات، تح – محمد صديق المنشاوي دار الفضيلة، القاهرة، د ط، ص 84.
[3] محمود بن عمر الزمحشري – اساس البلاغة – مكتبة لبنان – بيروت – ط01- 1996م- ص 100.
[4] أبو يعقوب السكاكي – مفتاح العلوم – دار الكتب العلمية، بيروت – ط01 – 1983 – ص 164.
[5] أحمد بن فارس – الصاجي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها – دار الكتب العلمية، بيروت ط01 . 1997 . ص 133.
[6] عبد العزيز عتيق – في البلاغة العربية علم المعاني – دار النهضة العربية – لبنان ط01 – 2009 – ص 43

غير مطابق للواقع كان قائله كاذبا»[1] وله أضرب ثلاثة يختلف كل نوع من الاخر وهي كالاتي :[2]

فان كان المخاطب خالي الذهن عن الحكم وليس مترددا فيه ولا منكرا القي اليه الكلام دون تأكيد لان الكلام يتمكن بسهولة اذا صادق ذهنا خاليا ويسمى هذا **" خبرا ابتدائيا"**

وأحيانا يكون المخاطب شاكا في الحكم مترددا في قبوله، فيحسن أن نؤكد له الكلام بمؤكد واحد لنزيل منه الشك ونمحو التردد، ويتمكن الخبر من نفسه ويسمى هذا **" خبرا طلبيا"**

وأحيانا يكون المخاطب منكرا للخبر الذي سيلقى اليه ربما كان معتقدا عكسه، عندئذ ينبغي ان يكون القاء الخبر اليه مصحوبا بتأكيدين او اكثر حسب حالته في الانكار قوة وضعفا يسمى هذا الضرب **" خبرا انكاريا"**[3]

تعريف الانشاء:

لغة: ورد في معجم اساس البلاغة للزمخشري لفظة نشأ فقال: ن ش أ: أنشأ الله تعالى الخلق فنشأوا ((وننشئهم النشأة الأخرى)) وأنشأ حديثا وشعرا وعمارة، واستنشأته قصيدة في الزهد فأنشأها لي، ومن أين نشأت وأنشأت اي نهضت، وأنشأ، يفعل كذا، ونشأت السحابة،

[1] عبد العزيز عتيق – علم المعاني – دار النهضة العربية – بيروت، د ط – 1985 – ص 49

[2] [4] عبد القادر حسين – فن البلاغة، دار غريب – القاهرة، د ط، 2006، ص 78.

وأنشأها الله، ورأيت نشأ من السحاب وهو أول ما يبدو، وأنشأ العلم في المفازة والشراع وأستنشأ: رفعه[1]

اصطلاحا:

يعرف الأزهر الزناد الانشاء فإنه:« يجري مصطلح الانشاء على النوع من الكلام، ينشئه صاحبه ابتداء دون أن تكون له حقيقة خارجية يطابقها أو يخالفها، فلا يحتمل لذلك الصدق ولا الكذب»[2]

ومن خلال التعريف يتبين أن الانشاء ولا يحتكم لمعيار الصدق والكذب وإنما يحتكم في البحث عن المعاني الخارجية التي تطابق لفظه.

وجاء في شرح تلخيص مفتاح العلوم لإبراهيم بم محمد الحنفي: « الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب وأنواعه كثير منها التمني، الاستفهام»[3]

ويعرف عبد القادر حسين الانشاء قائلا: «فهو لا يحتمل صدقا أو كذبا، لان مضمون الكلام لا يحصل ولا يتحقق إلا اذا تلفظت به، اي ان مدلوله متوقف على النطق به، وينقسم الانشاء الى قسمين، هما طلبي وغير طلبي، فالطلبي هو يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ويشتمل على الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء، اما فيا يخص القسم الثاني غير طلبي فهو مالا يستدعي مطلوبا في الأصل ويشتمل القسم، التعجب، أفعال المدح والذم».[4]

ب- عند النحاة :

[1] محمود بن عمر الزمخشري – اساس البلاغة ص 452.
[2] الازهر الزناد – دروس في البلاغة العربية، المركز الثقافي العربي – بيروت – ط01 – 1992 – ص15.
[3] ابراهيم بن محمد الحنفي – الاصول – الشرح تلخيص مفتاح العلوم – تح- عبد الحميد الهنداوي – ج1- دار الكتب العلمية – القاهرة – ط01 – 1422هـ - 2001م . ص50.
[4] عبد القادر حسين – فن البلاغة - 79.

يذكر د. مسعود صحراوي أن النحاة لم يكونوا بعيدين عن دراسة " المعاني" في تحليلهم للجمل، بل من النحاة من أولى اهتماما "لمعاني الكلام" وبأغراض الأسلوب ومقاصده، ولم يكن نحوهم شكليا خالصا...، ثم يذكر فهمهم للغة أنها " لفظ معين " يؤديه "متكلم معين" في "مقام معين" لأداء "غرض" تواصلي إبلاغي معين"...، وأنهم جعلوا إفادة المخاطب وإيصال الرسالة إليه من أهداف الدراسة النحوية...[1]، ها هو السكاكي يذكر تعريفا للنحو يتوافق مع هذا الكلام. يقول: « النحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى... بمقاييس مستنبطة من كلام العرب[2].

وصرح السيوطي أيضا « أن صناعة النحو، قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني...»

والقاعدة المقدرة عند النحاة في الإعراب تختصر الكثير حيث إنها تبين ما المعنى من أهمية عظمى عند النحاة أهل الإعراب، فهم الذين يقولون: « الإعراب فرع المعنى...[3]

ثم إن النحاة درجوا على التقييم المسهور للكلام، وهو إما خبر وإما إنشاء، ولكنهم جعلوه تقسيما للجملة فقالوا: جملة خبرية وجملة إنشائية (وهذا التقييم قد دخله الخلاف – زيادة) [4]

الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية :

وهذه أمثلة عن الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية:

أولا: يقرر د. مسعود صحراوي تحت هذا العنوان أن مباحث كتاب الدلائل الإعجاز للعلامة عبد القاهر الجرجاني هي مباحث نحوية... [5]

[1] د. مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب ص 217

[2] أبو يعقو ب السكاكي -مفتاح العلوم - ص125

[3] د. مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب ص 217-218 (بتصرف)

[4] المرجع نفسه ص218 (بتصرف)

[5] المرجع نفسه ص251 (بتصرف)

أخذ د. مسعود مبحث التقديم والتأخير في الإنشاء وبين أن المتكلم قد يغير مواقع عناصر التركيب لأغراض وغايات تداولية يريد تحقيقها.

مثلا : تقديم المسند إليه: إنما يكون للدلالة على التأكيد والقوة وأكثر ما نجده في الوعد والضمان، لأن هاذين المهمين يحتاجان إلى التأكيد لكثرة ورود الشك فيهما فتقول: « أنا أعطيك، أنا أكفيك »، فما هو المسند إليه (أنا) لبعث التأكيد وطرد الشك من المتلقي.

ويفيد تقديمه أيضا التخصيص كما في قوله تعالى: « لله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر» (سورة الرعد الأية26). أي الله وحده هو الذي يبسط الرزق ويقدر (أي يضيق)، دون غيره.[1]

تقديم المسند: يقدم المتكلم المسند في كلامه لغرض تخصيصه بالمسند إليه، أي قصر المسند إليه المؤخر على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية[2].

[2 1] د. مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب ص252

الفصـــــل الثانـــي:

أفعال الكلام عند الأصوليين بين النظري والتطبيقي

1-أفعال الكلام عند الأصوليين (نظري)

2-منحى الخبر والإنشاء عند الأصوليين

3-أفعال الكلام عند الأصوليين (تطبيقي)

I.أفعال الكلام عند الأصوليين(نظري):

تحدّثت الدكتورة "نصيرة محمد غماري" عن الأفعال الكلامية عند الأصوليين ووقفت على مفهوم للفعل الكلامي عند الأصوليين، وذكر أصوليا بارزا له مكان واسع رحب بين الأصوليين ألا وهو الإمام " الرّازي فخر الدين"، فذكرت وقفته مع مفهوم الفعل الكلامي، حيث يقول: « هو عبارة عن فعل مخصوص يفعله الحي القادر لأجل أن يعرّف غيره ما في ضميره من الإرادات والاعتقادات، وعند هذا يظهر أن المراد من كون الإنسان متكلما بهذه الحروف مجرّد كونه فاعلا لها لهذا الغرض المخصوص».[1] (نقلا عن الإمام الرازي في مفاتيح الغيب).

يكشف هذا التعريف عن ثلاثة شروط ضرورية حسب الرازي، لاعتبار الكلام فعلا تخاطبيا، وهي: [2]

1- شروط القصد إلى التخاطب: الكلام لا يعد خطابا إلا إذا تضمّن فاعلين هما: المتكلم والمخاطب، وعند الأول قصد توجيهه إلى الثاني. إذن ما يجعل الفعل الكلامي فعلا تخاطبيا هو اقترانه بالقصد.

2- شرط القدرة: فهو مصطلح أصولي، دلّ عليه سابقا "بالقادر" حيث يتعلق الأداء من جانب أوّل بقدرة المتكلم على إنشاء المتكلم على إنشاء خطاب، ومن جانب ثان بقدرة المخاطب على التوصل إلى المقصود من الكلام أي فهم الكلام.

3- تضمن الفعل التخاطبي غرضا مخصوصا: يرتبط هذا الشرط بإرادة المتكلم الافصاح عمّا في ضميره (الكلام النفسي) من إرادات واعتقادات ونقلها إلى المخاطب.

كما يشير د. مسعود صحراوي أولا إلى امكان وجود أفعال الكلام عند الأصوليين، فيقول: « وهي الظاهرة التي درست ضمن نظرية "الخبر والإنشاء" وما أنجز وما أنجز

[1] نصيرة محمد غماري، النظرية التداولية عند الأصوليين، دراسة في تفسير الرازي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 42.

عنها من مفاهيم جديدة تتمثل في اكتشاف العلماء العرب المسلمين لأفعال كلامية جديدة منبثقة عن تلك الأفعال الأصلية المعروفة لدى المعاصرين »[1]

ثم يوطّئ بإشارة مهمّة حين راح يصنّف الدرس اللغوي عند الأصوليين فقال: «تهمنا الاعتبارات اللغوية التداولية التي اتّخذها الأصوليون المسلمون أداة ومدخلا لتوجيه دلالة من الدلالات في نصوص القرآن والسنة أو استنباط حكم من الأحكام »[2]

كما قسّم الاعتبارات اللغوية في البحث الأصولي إلى ثلاثة أنواع: "فالنوع الأول وهو الذي يتناول القضايا الدلالية الصريحة في كتب الأصوليين، أما النوع الثاني فيشمل القضايا والمسائل النحوية كما تصورها الأصوليون وخالفوا بها آراء النحاة المعتادة أو وافقوها، واهتدوا إلى كثير من الحلول الموفقة والناضجة لبعض المسائل النحوية. والنوع الثالث الذي يطلق عليه بالمنحى التداولي في البحث الأصولي".[3]

والذي يهمنا في هذا البحث هو النوع الثالث أو الاعتبار الثالث الذي يمثل: "الاستثمار الفعلي للأفعال الكلامية ضمن نظرية الخبر والإنشاء أثناء بحثهم عن الدلالات".[4]

إن الأصوليين ضمن نظرية الخبر والإنشاء أثاروا بحثا مهما ألا وهو: " البحث عن الدلالات وعن الطرق التي يتخذها النص لإفادة معنى أو لصناعة أفعال دينية، فردية كانت أو اجتماعية بالكلمات وكيفية تعاطيهم للأساليب اللغوية والأغراض الابلاغية التواصلية المنبثقة عنها، وقد توصل الأصوليون إلى اكتشاف ووضع أفعال كلامية جديدة منبثقة عن الأفعال الكلامية الأصلية، لم يعترض لها المعاصرون، إذ لم تعرفها الثقافة الغربية المعاصرة"[5]، (وهنا يشير إلى اختلاف اللغة والثقافة، كيف يكون له دور في تحديد وتصنيف الأفعال الكلامية).

[1] د. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ص 165.

[2] د. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ص 165.

[3] المرجع نفسه، ص 166.

[4] [5] المرجع نفسه، ص 167.

وقد أولى الأصوليون اهتماما كبيرا ضمن بحثهم في نظرية الخبر والانشاء لأمور منها: " مراعاة قصد المتكلم وغرضه، ومراعاة السياق اللغوي وغير اللغوي وتحكيمه في الدلالات... الخ".[1]

الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر:

" نشأت من جراء التفاعل بين البعد النظري والبعد التطبيقي ظواهر أخرى من تلك الأفعال المنبثقة عن الأسلوب الخبري، فربطوا بين الخبر وبين غيره من الأغراض والتجليات الأسلوبية المكتشفة في مجال بحثهم الخاص، مثل الشهادة، الرواية، الدعوى، الإقرار، والوعد والوعيد".[2]

الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

" قام علماء الأصول بنفس الصنيع في ظاهرة الإنشاء، كما فعلوا مع ظاهرة الخبر، فاستنبطوا منها وفرعوا عليها طواهر وأفعال كلامية جديدة منبثقة من الأصلية، فلما نجدها عند غيرهم من الذين بحثوا في علم المعاني، وكان يحذوهم إلى ذلك حرص قوي على فهم النصوص الشرعية وإدراك أغراضها ومقاصدها". [3]

وعليه استنبط الفقهاء والأصوليون أفعالا كلامية جديدة بانتهاج المنهج التداولي وتحديدا من جراء البحث في المقاصد والأغراض التي يؤول إليها كل من الأمر والنّهي وغيرها من الأساليب الإنشائية وذلك باعتماد القرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية التي تهدي إلى تلك المقاصد وتدل عليها، وبحثوا في ما ينجز عن مفهوم الإذن من أفعال كلامية كـ"الإباحى" و "الأمر".[4]

وتحدث د. يحيى رمضان عن الأفعال الكلامية عند الأصوليين فيقول: " من أهم النتائج النظرة الأصولية لمسلمة اللسان باعتباره قدرة تواصلية تتجاوز البعد اللساني

---

[2] د. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ص 168.

[3] المرجع نفسه، ص 184.

[4] المرجع نفسه ص 184 – 185.

المحض إلى غيره من الأبعاد التداولية، وفق هذا المنظور المؤسس انطلاقا من الشافعي لا يمكن الحديث عن علامة خارج سياق تلفظها، إذ العلامة لا يتحقق من وجودها إلا ضمن خطاب، إنه لا تبادل للعلامات المنفصلة ولا إمكان التواصل بها، وحتى حينما يستعمل متكلم معين علامة ما ظاهريا منفردة (كلمة ما) فإنه دائما يبنى على سياق إننا نتحدث بملفوظات وليس بكلمات معزولة".[1]

بذكر "أن منهج الأصوليين لم ينظر إلى العلامات اللغوية كما ينظر إليها النحاة في تقسيمهم المشهور (حرف، فعل، اسم)، ولكن من خلال منظور آخر أصولي محض يخدم منهجهم فهي (العلامة اللغوية). ملفوظات أكبر من الكلمة المفردة، ولها القدرة على الاستقلال بنفسها في الفهم بخلاف الكلمة المفردة وهذا من أهم مميزاتها".[2]

كما يذكر الدكتور يحيى رمضان التقسيم للألفاظ من المنظور الأصولي حسب العلامة ابن رشد والعلامة الحويني: "فابن رشد الألفاظ عنده إما مفردة وإما مركبة، والمفردة إما اسما أو حرفا، أما المركبة ما تركب من هذه (...) ومن هذه ما هو غير مستقل بنفسه في الفهم ومنها ما هو مستقل بنفسه" [3]، وهذا ينقسم إلى أمر ونهي وطلب وتضرع ونداء.

وهنا يشير الدكتور يحيى رمضان: " إلى الألفاظ المركبة التي لها صفة الاستقلالية بنفسها، إلا أنها تتجاوز التصنيف النحوي إلى تصنيف آخر يستجيب لطبيعتها المركبة لمعنى يمكنه الاستقلال عن غيره، تصنيف ينتمي لمجال آخر غير المجال النحوي له القدرة على مراعاة تلك الطبيعة". [4]

ويعرج كذلك الدكتور يحيى رمضان على العلاّمة الحويني بأنه "يتبنى تصنيفا آخر يراه الأقدر على تمثل النظرة الأصولية المختلفة والمتميّزة لطبيعة الفعل اللغوي.

وهو قوله: " قسم الأصوليون الكلام على غرضهم تقسيما آخر فقالوا: أقسام الملام هي الأمر والنهي والخبر والاستخبار." [5]

II.منحى الخبر والإنشاء عند الاصوليين:

[1] يحيى رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الاستراتيجية والإجراء، جدار للكتاب العالمي، ط1، 2007، ص 263.

[2 2] يحيى رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي ، ص 263.

[4 4] المرجع نفسه، ص 264.

إن التصنيف الثنائي الذي قال: اقسام الكلام خبر وإنشاء لم يكن بهذا الإختزال من أول ظهور للتقسيم الذي يلم شتات فكر واسع؛ فكر وتمعن وأخذ ينظر في كلام وأقسامه.

إن الخبر والإنشاء مر عبر مرحلة اختزلته من كلمات تحت مسمى أقسام الكلام. وهذا والذي دار بين الاصوليين في تقسيمهم الكلام، فميزوا داخل منظومتهم بين تقسيمين أوتصنيفين للكلام " تصنيف الأصوليين الأوائل وتصنيف المتأخرين منهم.

فالألفاظ حسب ابن رشد: " منها مفردة ومنها مركبة، والمفرد إما إسم وإنما حرف والموكب ما تركب من هذه (...) ومن هذه ما هو غير مستقبل بنفسه في الفهم ومنها ما هو مستقل بنفسه"[1]

وها هو أحد الأصوليين المؤسسيين لصنعة الأصول. أبو المعالي الجويني رحمه الله (-478 هـ) – يقول " ثم لما قسم اهل العربية الكلام إلا الاسم والفعل والحرف، قسم الأصوليين الكلام على فرضهم تقسيما آخر وقالوا: اقسام الكلام. الأمر والنهي والخبر والإستخبار"[2]

وهنا يسجل الدكتور يحي رمضان ملاحظة قائلا أن الجويني في هذا النص" يتنصل في التصنيف الذي جعل الكلام اسما وفعلا أو حرفا، ويخص به أهل العربية النحويين، ويتبنى تصنيفا آخر يراه الأقدر على تمثل للنظرة الأصولية للفعل اللغوي والكفيل باستحضاره في كليته الدلالية المستقلة القابلة للفهم، أنه التصنيف الذي يجعل الكلام أمرا ونهيا وخبرا واستخبارا"[3]

ثم يذكر رمضان إعتراض الأصوليين المتأخرين على لسان الجويني فقال: " إعترض المتأخرون فزادوا بزعمهم اقسام زائدة على هذه الاقسام الأربعة ألا وهي التعجب والتلهف والتمني والترجي والدعاء"[4]، وهنا توقف الدكتور رمضان مع نص الجويني رحمه الله واستنتج من طريقة تحدثه ان تصنيف المتأخرين لم يرقه فراح يذكر تصنيفا اخر فقال (الجويني):" والوجه عندي ان يقال الكلام طلب وخبر واستخبار وتنبيه.

[1] يحي رمضان – القراءة في الخطاب الأصولي ص 263.
[2] المرجع نفسه ص 264.
[3] المرجع نفسه ص 265.
[4] [5] المرجع نفسه ص 266.

فالطلب : يحوي الأمر والنهي والدعاء

والخبر يتناول اقسام واضحة منها التعجب والقسم.

والاستخبار يشتمل على الاستفهام والعرض

التنبيه: يدخل تحته التلهف والتمني والترجي والنداء"[1]

وهنا يلاحظ يحي رمضان أن الجويني قد عاد الى التصنيف الرباعي لكن بتركيبة أخرى فقال:" قد حاول الجويني أن يعود الى التصنيف الرباعي(تصنيف القدماء) لكن بتركيبة مخالفة ضم فيها أقساما إلى أقسام فجعل الأمر والنهي والدعاء صنفا واحدا وهو الطلب وضم الخبر والتعجب والقسم وترك الاستفهام والعرض والاستخبار مضيفا صنفا جديدا هو التنبيه الذي يشمل التلهف والتمني والنداء."[2]

وهنا يستنتج الدكتور رمضان بعد هذا الإستقصاء لآراء الأصوليين فيقول:" أننا أمام مسلكين في التصنيف؛ فالمسلك الأول تجميعي توحيدي الذي على التقريب بين أقسام الكلام والبحث عما يجمعها أما المسلك الثاني فهو تعديدي استقصائي يبحث على ما يميز أقسام الكلام عن بعضها البعض ويجعلها مستقلة عن بعضها بعض"[3]

وهنا يفيدنا الدكتور بنتائج هامة جدا عن هذا المسار الذي مر به هذا التقسيم، فيذكر أن النظرة التجميعية هي التي ستنتصر في الأخير وأنه لم يدم طويلا تقسيم الجويني في نظرته الرباعية، وراح التقسيم يكون ثلاثيا بعد ذلك (طلب وخبر وتنبه)، ثم دخل لفظ الإنشاء على الخط وذكر لنا الدكتور هنا النص شارح الورقات (جلال الدين المحلي على الورقات) قوله: طلب وخبر وإنشاء.

ثم ينتهي هذا التطواف إلى الإختزال الذي استقر عليه الأصوليين ألا وهو التصنيف الثنائي الذي يجعل الكلام قسمين اثنين لا غير: خبر وإنشاء"[4]

III.أفعال الكلام عند الأصوليين (تطبيق):

أ- أهم الافعال الكلامية المنبثقة عن الخبر:

[2] يحي رمضان – القراءة في الخطاب الأصولي ص 266.
[3] المرجع نفسه ص 267.
[4] المرجع نفسه ص 267 (بتصرف).

عمل الدكتور مسعود صحراوي هنا بجدية كبيرة لإزاحة اللثام عن الأساس التداولي في الأصناف الخبرية-(قصد الوصول إلى تلكم الأفعال الكلامية) التي ذكرها العلامة القرافي رحمة الله، انطلاقا من قولته التي وقف عندها الدكتور مسعود مطولا: " الشهادة خبر، والرواية الخبر، والدعوى خبر، والإقرار خبر، والمقدمة خبر، والنتيجة خبر، فما الفرق بين هذه الأخبار نقلا عن القرافي في كتابة الفروق" ثم راح يميز ويكشف عن دقة للإمام القرافي في التفرقة بين هذه الاصناف[1]

1-الشهادة والرواية:

هنا يذكر لنا الدكتور نظرة الأصوليين خاصة الإمام القرافي والإمام المازري للشهادة والرواية بان كليهما تحت مسمى الخبر ثم بين أن الإمامين فرقا بينهما بصرامة تداولية ملحوظة، فقال:" والفرق بينهما عند هذين الفقيهين من جهتين:

- جهة "نوع المخبر عنه"، فان كان "المخبر عنه" أمرا لا يختص بمعين فهو "رواية". وإن كان " المخبر عنه" معينا خاصا فهو شهادة[2]

- جهة السياق الاجتماعي العام "الرسمي أو غير الرسمي"، فإذا كان في مقام غير رسمي فهو رواية ، أما إذا كان في هيئة رسمية كان يكون امام القاضي مثلا، فهو شهادة، ويرى القرافي أن الشهادة يشترط فيها الذكورة والحرية وعدد معين من الشهود، بخلاف الرواية"[3]، ويصل بنا الدكتور مسعود بعد هذا العرض الى الأفعال الكلامية التي تنبثق عن الخبر في تموقعه بين الرواية والشهادة، وهي:

1- رواية محضة كالأحاديث النبوية الشرفية.

2- شهادة محضة كإخبار الشهود عن الحقوق على المعنيين عند الحاكم.

4- مركب من الشهادة والرواية، وله صور عديدة (منها الاخبار عن رؤية الهلال)[4]

ثم يقوم" والأساس التميزي الذي بقوم عليه التفريق بين هذه الأنواع هو الأثار

[1] [2] ينظر، مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب. ص171.

[3] [4] المرجع نفسه ص 172.

المترتبة عن الخبر والمتعلقة بالمخبر عنه، والذي تعود اثاره أما على عموم وأما على خصوص، هو أساس التداولي)[1] *

ويوقع لنا الدكتور مسعود بعد هذا عنوانا هاما فيه شيء من التفصيل في الشهادة، وهو قوله:" انتقال الشهادة من الخبرية إلى الإنشائية ولاحظ الدكتور أن القرافي لا يسلم بأن جميع أنواع الشهادة والخبر مستخدما قرينة تداولية يمكن تسميتها " قرينة خصوصيات الورود أو الاستعمال" أعني وقوعهما في مقامات مختلفة ومواطن تواصلية تقتضي واحد دون الأخر، ضمن المقامات ما يقتضي الشهادة دون الخبر، ومنها ما يقتضي الخبر دون الشهادة، فالشهادة عنده مباينة للخبر العادي من جهة" أنها لا تصح بالخبر البتة ولا بالوعد"، (نقلا عن القرافي)، ولو أن المتكلم قال أمام القاضي:" قد أخبرتك أيها القاضي بكذا كان كاذبا، لأن مقتضاه تقدم الإخبار منه ولم يقع، فالمستقبل وعد والماضي كذب (نقلا عن القرافي)، فالمعيار الذي يحكم الفرق بين الأمرين هو أن درجة من الرسمية تقتضيها الشهادة، وليست تلك الرسمية من مقتضيات الخبر"[2]

الدعوى والإقرار:

كما فرق الأصوليون بين "الشهادة والرواية والخبر"، فرقوا أيضا بين الدعوى والإقرار فالدعوى؛" خبر عن حق يتعلق بالمخبر على غيره" أما الإقرار؛" فهو خبر يتعلق بالمخبر ويضر به وحده" (نقلا عن القرافي) .... ويلاحظ شدة الشبه بين الاقرار والشهادة، إذ الإقرار أيضا شهادة، والفرق بينهما أن الإقرار شهادة على النفس، والشهادة شهادة على الغير"[3]

فالفعل الكلامي الذي يترتب على الدعوى هو الإخبار عن الغير والذي يترتب على الإقرار هو الإخبار عن النفس.

الوعد والوعيد:

---

[1] المرجع نفسه ص 173

*وهنا راح الدكتور صحراوي إلى المقارنة بين القرافي وسيرل مشيرا إلى أن سيرل ضيق حركة الفعل الكلامي، والقرافي وسعها... فلينظر نفس المرجع ص 173

[2] مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب ص 173-174.

[3] المرجع نفسه ص 179.

وقف الدكتور مسعود هنا[1] مع القاضي عبد الجبار المعتزلي (-415 هـ) الذي يعتبر الوعد والوعيد من الإخبار فالوعد عنده: " هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل، أما الوعيد: فهو كل خبر يتضمنه إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل". (نقلا عن القاضي عبد الجبار في كتابه شرح الأصول الخمسة)

ويشرط القاضي في الصنفين معا أن يكونا في المستقبل، لأنه إن نفعه في الحال أوضره مع القول لم يكن واعدا أو متوعدا.

ثم ذكر دكتورنا أن الإمام السيوطي في كتابه الاتقان قد صرح أن " الوعد والوعيد" من اقسام الخبر ولكنه (أي السيوطي) وقع هنا اشارة مهمة مفادها؛ ان في الكلام ابن قتيبة رحمه الله ما يوهم انه إنشاء، وكذلك السبكي بهاء الدين في كتابه عروس الأفراح ولكنه اضاف الى انه من الإنشاء غير الطلبي أن كان من الإنشاء (وقد تقدم ذكر أقسامه من تعجب ومدح وذم وقسم).

ثم ذكر دكتورنا أن هاذين الاسلوبين (الوعد والوعيد) يتفقان عند القاضي في أن مضمونهما فعل مستقبلي للمتكلم، ويفترقان في النتائج والآثار المترتبة على كل منهما، إذ أن الفعل الاول فيه تقع للمخاطب، والثاني فيه ضرر له.

الكذب والخلف:

كذلك وقف دكتورنا هنا مع القاضي عبد الجبار، وذكر تفريقه بين "الكذب والخلف)، فالكذب عنده:"هو كل خبر لو كان له مَخبَر لكان مخبره لا على ما هو به"، أما الخلف: فهو أن يخبر أنه يفعل فعلا في المستقبل ثم لا يفعله " (نقلا عن القاضي في كتابه شرح الأصول الخمسة)، وعلى هذا التحديد يكون الخلف متعلقا بالوعد، وأما الكذب فخبر عادي لا يطابق مخبره.[2]

ثم يلاحظ دكتورنا ملاحظة أخرى فيقول: إن الكذب والخلف مختلفان من جهة أخرى، فالكذب فعل كلامي محض، سواء أكان خبرا أو إنشاء، بينما الخلف فعل أو سلوك

[1] المرجع نفسه ص 179-180.
[2] [2] مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب ص 182.

عام قد يكون بالكلام أو بغير الكلام، فمن وعد بأن لا يحضر ثم حضر يكون فعله " غير كلامي"، وأما من وعد بألا يتكلم ثم تكلم ففعله " فعل كلامي"، فالثاني مندرج ضمن الأفعال الكلامية" أم الأول فليس مندرجا بينها، وهكذا نرى أن الخلف يختلف عن الكذب أيضا من هذه الجهة"[1]

ب- أهم الافعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

وقف هنا الدكتورنا كذلك وقفة جدية مع كلام الأصوليين وراح يستخرج لنا مواطن أفعال الكلام تحت مسمى الإنشاء وسجل بأنه ألصق بالأوامر والنهي الشرعية، وراحت تطبيقات هذه الأوامر والنواهي تتشقق عنها إلى فروع كلامية تندرج ضمن الأفعال الكلامية، فنشأ:" الوجوب والإباحة والحرمة، والكراهة والتنزيه..." ولكنه سجل ملاحظة التي تجمع بين هاته الأصناف بأنها تجمع كلها في صنفين:" الإذن" في حالة الأمر، و"المنع" في حالة النهي....[2]

الإباحة:[3] قد تأتي صيغة الأمر لإباحة ومع أنهم اتفقوا على أنها ليست طلبا، ولكنها تعد عندهم من الأغراض التي تستعمل فيها بعض صيغ الطلب مثل صيغة الأمر فكان ذلك مدعاة إلى تعرضهم لها ضمن دراستهم للأساليب الإنشائية وقد مثلوا لهذا القول:"جالس الحسن أو ابن سيرين"

وقد ربط بعض المناطقة والفلاسفة والبلاغيين ومنهم على الخصوص، أبو نصر الفرابي، وابن يعقوب المغربي بين الأمر والإباحة معللا ذلك بأنهما يشتركان في انهما إذن فالأمر بالقيام إذن بالقيام، وإباحة القيام إذن بالقيام (نقلا عن ابن يعقوب في كتابه مواهب الفتاح)، والفرق بينهما، أن الأمر إذن ومعه طلب، والإباحة اذن لا طلب معه.

---

[2] مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب ص 188-189.
[3] المرجع نفسه ص 189.

ويسجل لنا دكتورنا ملاحظة وتنبيها فيما يتعلق بالإباحة بأنه يتعلق بها فعل آخر لم يذكره القرافي رحمه الله فقال "ويتعلق بفعل الاباحة فعل اخر لم يذكره القرافي وذكره بعض العلماء هو فعل التخيير"، وعلى الرغم من تشابههما الشديد – برؤية المعاصرين –(من جهة الصيغة اللغوية ومن جهة القوة الانجازية)، فان بينهما فرقا واضحا يتمثل في جواز الجمع بين المباحين في الإباحة وإمتناع الجمع بينهما في التخيير (نقلا عن الحسن بن قاسم المرادي في كتابه الجنى الداني)، أي يختلفان في الاثار المترتبة على كل منهما.

الإذن:[1] يقول دكتورنا هما بأن الاصوليين جرهم الحديث عن فعل الاباحة إلى الحديث عن فعل كلامي بخر هو الإذن، ودعاهم ذلك إلى الحديث عن "الكرامة" ومع أنها ليست من أفراد الإذن كما يرى المغربي (في كتابه مواهب الفتاح)، غير أن المكروه مأذون فيه، وهو يقع موقع الضد من المندوب * فأضيف الى الاصناف الواقعة تحت الاذن ...

الأمر:

الأمر الصريح والأمر غير الصريح عند الشاطبي:[3]

ذهب الامام الشاطبي رحمة الله عليه (-790هـ) الى تقسيم الأمر وهنا سيظهر لنا الشاطبي رحمة الله عليه أفعالا كلامية من هذا التقسيم.

1- فالأمر الصريح عند الشاطبي نوعان:

الأول: مجرد لا يعتبر فيه علة مقصدية ويجري مع مجرد الصيغة مجرى التعبد من غير تعليل، مثال كقوله سبحانه"وأقيموا الصلواة" (البقرة 43) وكقوله سبحانه"وذروا البيع" (الجمعة 9) وهنا قصد الشارع سبحانه الأمتثال من المكلف دون طلب التعليل منه وذلك هو التعبد.

الثاني: من حيث ينظر إلى قصده الشرعي بحسب الإستقراء وما يقترن من القرائن الحالية أو المقالية الدالة على الأعيان المصالح في المأمورات والمفاسد في المنهيات (نقلا عن

[1] المرجع نفسه ص 190-191.

[*] ملاحظة: يقع موقع الضد من حيث طلب الشارع فقط(لان ذلك طلب فعل وذك طلب ترك) لا من حيث ترتب الثواب والعقاب لان ذلك يثاب عليه وذلك لا يعاقب عليه فلا يكون ضدا.

[3] مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب ص 193، 194 وما بعدها.

الشاطبي في كتابه الموافقات)، ومثل له بأن قوله تعالى:" فاسعوا إلى ذكر الله" (الجمعة 9)، فالآية مقصودها الحض على إقامة الجمعة وعدم التفريط فيها لا الأمر بالسعي إليها فقط...

2- الأمر غير الصريح: وهو على ضروب ونذكر منها واحدا: ما جاء مجيء الإخبار عن تقرير الحكم مثل:" كتب عليك الصيام" (البقرة183)، وبقوله سبحانه" والوالدات يرضعن أولادهن" (البقرة 233).

وهنا يقول الدكتور مسعود بن عرض نظرة الإمام الشاطبي للأمر "ينطوي هذا التصور عل بعض الإعتبارات التداولية وتتمثل في:

-أن تطبيق مبدأ القصدية في الأوامر الشرعية، كان معيارا صالحا ودقيقا لتصنيفها عند الشاطبي (أي تصنيف الأوامر الشرعية).

-أن قوة إنجازية ما تحملها هذه الأصناف الكلامية مثل: تقرير الأمر وتقرير النهي وإنشاء المدح وإنشاء الذم ...، وقد شعر الشاطبي بقوتها الإنجازية فجعلها أساسا للأمريات.

-أن الشاطبي يؤيد مبدأ " عدم الاحتكام الى الصيغة وحدها في تنميط الأفعال الكلامية"، كما قال كثير من علمائنا، فالصيغة اللغوية في الأوامر فيما بينها مختلفة...

جـ-المنع:[1]

كذلك انبثقت هنا أصناف كلامية فرعية جديدة عن تطبيقات النهي، ولقد عرف الأصوليين من الشافعية النهي بقولهم: أنه استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب(نقلا عن الشيرازي في شرح اللمع)، وإختلفوا في دلالة صيغته هل تقتضي التحريم أم الكراهية؟، ولقد ذهب عموم الأشاعرة الى الثاني ما لم ترد قرينة تؤيد ذلك(نقلا عن الشاطبي في الموافقات)، وإختار الأصوليين الشافعية الرأي الأول.

وهنا يذكر الدكتورمسعود تصوره فيقول:" والحرام والمكروه في تصورنا وحسب فهمنا لكتبهم يندرجان ضمن فعل كلامي اخر نسميه المنع، وقد عبر بهذا المصطلح بعض علمائنا وفلا سفتنا القدامى كالفرابي في كتاب الحروف، وهو في رأينا اشمل وأعم من النهي، طالما أن هذا الأخير يعتبر عند بعضهم غير دال على التحريم بالضرورة أعني غير جازم في التحريم"

[1] [2] مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب ص 197 وما بعدها.

درجة الشدة في الممنوعات:[1]

لما انقسم الممنوع الى ممنوع منعا جازما وغير جازم، فقد إنبثق عنه فعلان كلاميان يعبر عنهما في إصطلاح الفقهاء بالكراهة أو التحريم، ولقد نبهنا الشاطبي إلى درجة اخرى من درجات المنع وهي التنزيه(نقلا عن الشاطبي في كتابه الموافقات)، ويبدو أن التنزيه معنى متفرع عن الكراهة ... فتكون الكراهة بناء على هذا التصور نوعين كراهة تنزيه وكراهة تحريم *

والفرق بين المكروه والمحرم(في نظر الدكتور مسعود)، هو في درجة الشدة للغرض المتضمن في القول بحسب معايير ومصطلحات "سيرل"، إذ الغرض المتضمن في القول من الكراهة اقل شدة من الغرض المتضمن في القول من التحريم، وفي كل منهما نجد فعلا متضمنا في القول الشامل لهمنا معا هو "المنع"، وكذلك يقال في الفرق بين المصطلحين اللذين ذكرهما الشاطبي (كراهة التنزيه وكراهة التحريم)، فالفرق بينهما في درجة الشدة في الغرض المتضمن في القول، إذ الغرض المتضمن في فعل كراهة التنزيه أقل شدة من الغرض المتضمن في فعل كراهة التحريم، ونجد في كل منهما أيضا فعلا كلاميا شاملا لهما معا هو "المنع "، لكنه في أحدهما منع جازم وفي الآخر غير جازم.

انجازية فعل التعجب عند الأصوليين:[3]

ينقل الإمام "ابن الحاجب" في كفايته(نقل عنه الدكتور مسعود) عن جمهور العلماء العرب أن التعجب من الانشاء غير الطلبي وعرفوه بأنه:" انفعال يحدث في النفس عما خفيي سببه(نقلا عن الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات)، وعرفه ابن عصفور"قائلا: أن التعجب هو إستعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره" (نقلا عن الازهري في شرح التوضيح).

ولقد أضاف الأصوليين والمفسرون والمتكلمون مسالة مهمة ألا وهي التعجب في حق الله سبحانه وتعالى، فكانوا أحوط هنا وأخذوا بمصطلح التعجيب إذا كانت الفاظ التعجب صادرة من الله تعالى، وعلى هذا جرت عادتهم، فقد فسر الطاخر بن عاشور قول

* إن هذا التقسيم الذي ذكره الشاطبي إنما هو نقل لتقسيم الأحناف للحكم الشرعي وجعلوا الكراهة نوعين: كراهة تنزيه وتحريم.

[3]- مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب ص 199 وما بعدها.

الله سبحانه "فما أصبرهم على النار" (البقرة 175) بقوله :"تعجيب من شدة صبرهم على عذاب النار" (نقلا عن الطاهر بن عاشور في تحريره وتنويره).

ثم قال الدكتور مسعود:والحصيلة أن الاصوليين أضافوا إلى التعجب فعلا كلاميا ثانيا هو التعجيب ومعناه حمل المخاطب على التعجب إذ فعل التعجب فيه مصروف إلى المخاطب (شرح التعجيب هنا نقله الدكتور عن الإمام الزركشي في كتابه البرهان).

ألفاظ العقود والمعاهدات:[1]

إن الذين أعطوا الإهتمام البالغ لهذه الألفاظ والصيغ الإنشائية هم الفقهاء والأصوليون في مناقشاتهم الفقيه لأنها الفاظ تترتب عليها أحكام فقهية فلذلك راح الفقهاء والأصوليون يدرسون هذه الالفاظ دراسة تفصيلية ، وهذا الذي اظهر الجوانب التداولية في هذه الألفاظ...

الفاظ او صيغ الطلاق:

هنا وقف الدكتور مسعود على الاعتبارات والإجراءات التداولية التي ركز عليها الفقهاء في الفاظ الطلاق للحكم بوقوعه أو عدم وقوعه، ووجد ان ذلك يتجلى في مبدأين أساسيين هما: مبدا القصد(او النية)، ومبدأ الصراحة والكناية.

1-القصد والنية في فعل الطلاق:[2]

إشترط بعضهم شرط النية والقصد في ايقاع هذا الفعل، فمن قال لزوجته "أنت طالق" وإدعى أنه أراد شيئا آخر كان يطلقها من وثاق هي فيه ... فقالوا: هو نوى ولا يلزمه الطلاق، لأن نيته غير ذلك إلا أن تكون هناك قرينة مانعة من ذلك ... (نقلا عن ابن رشد في بداية المجتهد).

وعليه[3] فقد اعتبروا شرط النية أو القصد ركنا من أركان التمييز في وقوع الطلاق وعدمه.

2-الصراحة والكناية في لفظ الطلاق:

[1] المرجع نفسه ص 206 وما بعدها
[2] مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب ص 207.
[3] المرجع نفسه ص 208 (بتصرف)

أن اللفظ الصريح في الطلاق هو قول القائل: "أنت طالق"،"طلقتك"، " وسرحتك"، ...، وإما كناية الطلاق فقد قسموها إلى كناية ظاهرة وكناية غير ظاهرة، فالظاهرة كقوله: حبلك على غاربك"، وغير الظاهرة كقوله: استبرئي وتقنعي" ...

وهنا يسجل الدكتور خلاصة مفادها ان كل هذه الألفاظ أو العبارات التي ذكرها الفقهاء(الألفاظ الصريحة أو غير الصريحة)، إنما تعد افعالا كلامية، باعتبار أن المتكلم يريد من التلفظ بها إيقاع فعل وسلوك اجتماعي معين وإيجاده بالكلام.

الفاظ أو صيغ البيع:[1]

ذكر الأصوليون في كتبهم الصيغ وألفاظ التي تتم بها عقود البيع إذ فعل البيعي لا يصح الإ بألفاظ خاصة تواضع عليها أهل اللسان العربي لتؤدي هذا الفعل الكلامي، ولقد ذكر ابن رشد بنها تلك الألفاظ التي صيغتها ماضية كأن تقول: "قد بعتك هذا الشيء"، وهذا الذي ذكره أيضا القرافي أن صيغة البيع مخالفة لصيغة الشهادة، فالبيع يكون بالفعل الماضي، وهو انشاء للبيع وأما اذ قالها بصيغة المضارع كقوله: "أبيعك" لم يكن إنشاء للبيع بل إخبارا لا ينعقد به البيع، بل هو وعد بالبيع، ولكن الإنشاء في الشهادة يكون بالمضارع كقوله عند القاضي: "أشهد" بالمضارع.

فنلاحظ هنا أن الصيغة إلى حد بعيد هي التي تحدد الفعل الكلامي وها يترتب عليه من حكم عند الفقهاء رحمهم الله.

[1] المرجع نفسه ص 210.

خاتمـــــة

لا بد لكل عمل من خاتمة تختصر لك ما تقدمه من زخم معرفي، قصد إعطاء رؤية مصغرة عن العمل، وها هي بعض النقاط على وعسى أن تعرفنا باختصار عن هذا العمل:

1-التداولية في المقابلة (Pragmatique) عند الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن، وهو أول من ادخلها إلى الثقافة العربية.

2-لما كانت (Pragmatique) تدل على الاستعمال والتفاعل جعل لها طه عبد الرحمن التداولية في مقابلتها ويقول انها توفي المطلوب.

3-التداولية:

أ.معالجة الكلام ضمن سياقاته وأحواله التي قيل فيها.

ب.لها عناية تأويل مستعملي اللغة للخطابات.

جـ. تبحث عن حل لعديد من المشاكل التي أهملتها اللسانيات كالفنولوجيا وعلم التراكيب والدلالة من منظور"موشلار".

4.ظهرت معالم التداولية على يد سقراط ثم تبعه أرسطو... ثم ظهرت كنظرية على يد "باركلي"، ثم توسعت في العقود الثلاثة الأخيرة، بتغذية من بعض العلوم، كالفلسفة التحليلية واللسانيات وعلم النفس ...الخ.

5.تعمد التداولية إلى الكشف عن وظيفة اللغة، باعتماد مرتكزات وهي: الإحالة، والعناية بالكلام وليس اللغة، والنجاح الواقعي للكلام.

6.الفعل الكلامي عند أوستين هو عبارة عن أداء فعل معين كأن يكون أمرا بعمل أو وعد به...، وقسمه إلى خمسة اصناف:

الحكميات، الإنفاذيات، الوعديات، السلوكيات، التبيينات.

7.قسم أوستين الفعل الكلامي إلى ثلاثة أفعال فعل القول، الفعل المتضمن في القول، الفعل الناتج عن القول.

8.أفعال الكلام عند العلماء العرب هي الخبر والإنشاء، والخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب...، والإنشاء: هو كلام ينشئه صاحبه ابتداء دون ان تكون له نسبة خارجية يطابقها أو يخالفها.

9.يشير د. مسعود صحراوي إلى أن الأصوليين كان لهم أهتمام كبير بأمور ضمن نظرية الخبر والإنشاء منها "مراعاة القصد المتكلم وغرضه، مراعاة السياق اللغوي وغير اللغوي، وتحكيمه في الدلالات.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1) ابراهيم بن محمد الحنفي – الأصول – الشرح تلخيص مفتاح العلوم – تح- عبد الحميد الهنداوي – ج1- دار الكتب العلمية – القاهرة – ط01 – 1422هـ - 2001م .

2) ابن منظور – لسان العرب. مادة "دول"- دار الفكر (بيروت، لبنان) ط1- (1428-1429/2008م) .

3) أبو يعقوب السكاكي – مفتاح العلوم – دار الكتب العلمية، بيروت – ط01 – 1983.

4) أحمد بن فارس – الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها – دار الكتب العلمية، بيروت ط01 . 1997.

5) الأزهر الزناد – دروس في البلاغة العربية، المركز الثقافي العربي – بيروت – ط01 – 1992.

6) باديس لهويمل- مظاهر التداولية في مفتاح العلوم السكاكي- عالم الكتب الحديث –ط1- 2014م .

7) جبران مسعود – الرائد المعجم ألف بائي في اللغة والأعلام – دار العلم للملايين .ط1-فبراير 2003- ص233 .

8) جورج يول – التداولية : تر- قصي العتاتي – دار العربية للعلوم الرباط – ط1-1431ه-2010هـ-2010م.

9) جون لاكشون أوستن – نظرية أفعال الكلام العامة – تر- عبد القادر قنيني- دار البيضاء /إفريقيا – الشرق- ط2-2008م.

10) خليفة بوجادي – في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس الغربي القديم – ط01 – بيت الحكمة للنشر والتوزيع - 2009م – ص151

11) الشريف الجرجاني – معجم التعريفات، تح – محمد صديق المنشاوي دار الفضيلة، القاهرة، د ط.

12) عبد العزيز عتيق – علم المعاني – دار النهضة العربية – بيروت، د ط – 1985.

13) عبد العزيز عتيق – في البلاغة العربية علم المعاني – دار النهضة العربية – لبنان ط01 – 2009.

14) عبد القادر حسين – فن البلاغة، دار غريب – القاهرة، د ط، 2006.

15) محمود أحمد نحلة – أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر- دار المعرفة الجامعية- دط – دت .

16) محمود بن عمر الزمخشري – أساس البلاغة – مكتبة لبنان – بيروت – ط01- 1996م.

17) مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب – دار التنوير-ط1- 1429هـ-2008م.

18) نصيرة محمد غماري- النظرية التداولية عند الأصوليين- دراسة في تفسير الرازي- عالم الكتب الحديث- الأردن- ط1- 2014.

19) نعمان بوقرة – اللسانيات – اتجاهاتها وقضاياها الراهنة– عالم الكثب الحديث – ط1- 1430- 2009م

20) نعمان بوقرة – المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب ودراسة معجمية – جامعة الملك سعودة – عالم الكتب الحديث – ط1- 2009/1429م.

21) يحيى رمضان- القراءة في الخطاب الأصولي الاستراتيجية والإجراء- جدار للكتاب العالمي- ط1- 2007.

22) يوسف محمد رضا - معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة - مكتبة لبنان ناشرون – ط1- 2006 .

➢ **المقالات:**

عبد الحليم بن عيسى – المهج التداولي في تحليل النص الأدبي – مجلة الفكر (ع-03)- 2011- جامعة وهران.

➢ **المذكرات:**

حدادي صباح – أفعال الكلام في سورة مريم – دراسة تداولية – مذكرة الماستر – قسم اللغة و الأدب العربي – بجاية – 2016-2017.

الفهرس

فهرس الموضوعات

الصفحة

المقدمة أ

مدخل: التداولية: مفهومها، نشأتها، منطلقاتها

1مفهوم التداولية..... 02

أ-لغة..... 02

ب-اصطلاحا 03

2-نشأة التداولية..... 06

3-منطلقات المنهج التداولي..... 08

الفصـــــل الأول: أفعال الكلام بين الغرب والعرب

I.أفعال الكلام عند الغربيين..... 11

أ-أفعال الكلام عند أوستن..... 11

ب- أفعال الكلام عند سورل..... 16

II- أفعال الكلام في التراث العربي..... 20

أ- عند أهل البلاغة 21

ب- عند النحاة 25

الفصـــل الثانـــي: أفعال الكلام عند الأصوليين بين النظري والتطبيقي

I. أفعال الكلام عند الأصوليين(النظري)..... 28

II.منحى الخبر والإنشاء عند الاصوليين..... 31

III.أفعال الكلام عند الأصوليين (تطبيق)..... 33

أ- أهم الافعال الكلامية المنبثقة عن الخبر..... 33

ب- أهم الافعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء..... 37

خاتمة..... 44

قائمة المصادر والمراجع..... 47

الفهرس.....

الملخص.....

الملخص

إن هذا البحث بقراءة حداثية يقف على لم وجمع بعض الأفعال الكلامية عند الأصوليين، التي لازال الباحثون والدارسون في بحث متواصل لإظهار تطبيقاتها، وإظهار ذلك الجهد العظيم، والعقل المفكر العميق الأصولي، الذي كان يحوم بالنص اللغوي من كل جوانبه، قصد استخراج مكنوناته، فذكر هذا البحث شيئا قليلا عن أفعال الكلام بمفهومها الأصلي الغربي، ثم وقف بها عند العلماء العرب الأصوليين، فبين ما للأصوليين من جهد جبار في سبر غور النصوص.

إن المكتبة اللغوية والشرعية تحتاج إلى مثل هاته الاعمال من الدارسين والباحثين.

الكلمات المفتاحية: التداولية – أفعال الكلام – الخبر – الإنشاء – أقسام الكلام.